روسيًا كقوة مُراجِعة للنظامِ الدّولي؟

أ/ محمد حمشي
قسم العلوم السياسية - جامعة أم البواقي
باحث دكتوراه - جامعة باتنة1

ملخص:

تسعى هذه الورقة إلى فحص ما إذا كانت روسيا تمثل قوة مُراجِعة للنظامِ الدّولي الراهن. يقدم الجزءُ الأول من الورقة قراءة في مفهوم "القوى المراجِعة" للنظام الدولي ضمن أدبيات الواقعية الهجومية، التي تجادل بأن فوضوية النظام الدولي توفر حوافز قوية للدول للسعي نحو التوسع و"مراجعة" ترتيبات الوضع القائم، كما تجادل بأن الدول المحافظة على الوضع القائم نادرة في النظام الدولي. أما الجزء الثاني فيسعى لفحص إشكالية الورقة من خلال عرض حالة السياسات الروسية (الإقليمية والدولية) على ضوء الافتراضات النظرية لمفهوم "القوى المراجِعة". وتنطلق الورقة من الافتراض بأن لدى روسيا حزمة من المقومات التي تؤهلها للعب دور القوة المراجِعةِ للنظام الدولي القائم.

Abstract:

This paper seeks to examine whether Russia is a revisionist power in contemporary international politics. The first section offers a theoretical introduction to the concept of revisionist powers as an essential concept to offensive-realism, which argues that the anarchic structure of the international system provides states with strong incentives to expand and revise *status quo* arrangements. The second section examines the Russian politics' state of affairs, through the lenses of revisionist power's theoretical assumptions. It suggests that Russia has a wide set of pillars that qualify it to significantly act as a revisionist power.

مقدمة

تعتبر روسيا قوة مراجعة للنظام الدولي الراهن. ويرتبط ظهور السياسات الدولية المراجِعة للنظام الدولي (أو الإقليمي) بحالة عدم الرضى التي تشعر بها دول(ة) اتجاه أنماط توزيع الموارد في النظام القائم، ويرتبط سلوك القوى المُراجِعة بفعل الانتقام والسعي لمُراجعة الترتيبات القائمة التي تعتبرها مجحفة. خلال السنوات الأخيرة، بات من الواضح أن الجهود التي بُذلت لتعزيز "النظام الليبرالي العالمي"، في شقيه السياسي والاقتصادي، لم تؤد في العموم إلى الحد من دور السياسات الدولية المراجِعة للنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة. فروسيا مثلا التي أصبحت في سنة 2011 عضواً في منظمة التجارة العالمية، عادت بعدها بثلاث سنوات لتضم شبه جزيرة القرم مُحدثة تغييراً جذرياً في السياسات الجغرافية للمنطقة.

تسعى هذه الورقة إلى فحص ما إذا كانت روسيا تمثل فعلا قوة مُراجِعة للنظامِ الدّولي الراهن، وذلك من خلال جزئين، الجزء الأول نظريٌّ والجزء الثاني مخصصٌ لفحص إشكالية الورقة من خلال عرض حالة السياسات الروسية (الإقليمية والدولية) على الافتراضات النظرية التي يقوم عليها مفهوم "القوى المراجعة" في العلاقات الدولية.

يقدم الجزءُ الأول قراءة في مفهوم "القوى المراجِعة" كما تطور في أدبيات المقاربة الواقعية للعلاقات الدولية، حيث يمكن التمييز بين "الدول المراجِعة" كمفهومٍ تقليدي ظهر بشكل مبكر في الأدبيات الكلاسيكية للآباء المؤسسين للمدرسة الواقعية (هانس مورغنثو استعمله بشكل مترادف مع الدول الانتقامية)، و"القوى المراجِعة" كمفهومٍ تطورَ على أيدي واقعيين جدد استندوا إلى نفس الافتراضات الكلاسيكية لتطوير ما أصبح يُعرف بالواقعية الهجومية. بينما يسعى الجزء الثاني لفحص إشكالية الورقة من خلال عرض حالة السياسات الروسية على الافتراضات النظرية التي يقوم عليها مفهوم "القوى المراجِعة".

القوى المُراجِعة للنظام الدّولي: مقدّمة نظريه

يُعتبر مفهومُ "الدولة المُراجِعة" (revisionist state) مفهومًا جوهريًا في المدرسة الواقعية في حقل العلاقات الدولية. ويشكل، إلى جانب مفهوم "الدولة المحافِظة على الوضع الراهن" (*status quo* state)، أساسًا للانقسام بين مقاربتين رئيسيتين داخل هذه المدرسة، الواقعية الهجومية والدفاعية. يرجع التمييز بين المفهومين إلى هانس مورغنثو منتصف القرن الماضي، حيث ميّز بين الدول التي تسعى إلى زيادة قوتها على ما هي عليه من خلال العمل على تغيير نمط علاقات القوة القائمة في النظام الدولي (الدول "الإمبريالية") والدول التي تسعى للمحافظة على قوتها ولا تميل نحو التأثير في نمط توزيع القوة القائم لصالحها (الدول المحافظة على "الوضع الراهن")[(1)]. غير أن المفهومين تعرضَا لاحقا لمزيد من التهذيب النظري مع التيارات الواقعية الجديدة، الدفاعية والهجومية.

يمكن تعريف الدولة المراجِعة للنظام الدولي بأنها الدولة التي تشعر بعدم الرضى إزاء وضعها في النظام الدولي القائم، فتتبنى سياساتٍ تسعى إلى مراجعة أنماط توزيع القوة التي يقوم عليها هذا النظام. لا يتوقف التعريف عند فحص مقولات الواقعية الهجومية، لكنه يتعداها بالعودة إلى الواقعية البنيوية التي طورها كينيث وُولتز منذ خمسينيات القرن الماضي. يميز وُولتز بين نوعين من نظريات السياسة الدولية، النظريات الاختزالية التي تختزل أسباب سلوك الدول في المستوى الأول والثاني للتحليل (الفرد والدولة)، والنظريات النظمية التي تضيف إلى ذلك مستوىً ثالثا للتحليل، هو بنية النظام الدولي[(2)]. وتأتي أهمية التركيز على البنية من فشل النظريات الاختزالية في تفسير التشابه في السلوكات الخارجية للدول رغم التباين الشديد في خصائص صناع القرار (المستوى الأول) وفي خصائص الدول، السياسية، الاقتصادية، العسكرية أو الجغرافية (المستوى الثاني)؟ كان واضحا بالنسبة لوُولتز أن البنية الفوضوية للنظام الدولي الذي تتفاعل فيه الدول هي ما يحدد سلوكها ويجعله

متشابهًا، وهو ما يبرر مقولته الشهيرة التي مفادها أن الدول تتباين من حيث القدرات وليس من حيث الوظائف[3].

يميز وُولتز بين شكلين أساسيين لبنية النظام السياسي، النظام الهرمي/الهيراركي والنظام الفوضوي/الأناركي. في الوقت الذي تأخذ فيه النظم الداخلية شكلا هرميًا حيث تتركز السلطة في يد الأجهزة المركزية للدولة، نجد أن النظم الدولية تأخذ شكلا فوضويًا حيث ينتفي وجود سلطةٍ مركزيةٍ عليا شبيهةٍ بتلك التي تميز النظم الداخلية، وهو ما يجعل السياسة الدولية في الأساس تفاعلا بين الدول "في غياب حكومة"[4] مركزية تتولى سن القوانين وفرضها على غرار السياسة الداخلية. ويجادل وُولتز بأن الفرق بين السياسة الداخلية والدولية لا يكمن في استخدام أو عدم استخدام القوة[5]، لأن هذا يحدث في كلا الحالتين، غير أن السياسة الداخلية تتميز بوجود سلطةٍ مركزيةٍ شرعية تحتكر امتلاك وحق الاستخدام المشروع لأدوات القوة من أجل فرض القانون والمحافظة على النظام العام، على عكس السياسة الدولية التي يسودها اعتماد الدول على نفسها في مواجهة تهديدات البيئة الخارجية، بسبب غياب حكومة مركزية تحمي الدول بعضَها من بعض.

تترتب عن فوضوية النظام الدولي مجموعة من الآثار المحدِّدة لسلوكات الدول. ترتبط هذه الآثار بمفهومين أساسيين في الأدبيات الواقعية، معضلة اللاأمن والاعتماد على النفس. حيث تشعر الدولة باستمرار بأن أمنها مهدّدٌ من قبل الآخرين، وفي غياب سلطة مركزية يُذعن لها الجميعُ، تجد الدولة نفسها في حالة من الاعتمادِ على النفس، وبذلك فهي مدفوعة لاتخاذ إجراءاتٍ لتعزيز أمنها، وبصرف النظر عن كونها دفاعية أو هجومية، فإن الدول الأخرى ستفسرها على أنها خطرٌ محتمل على أمنها. إن حالة الشك وعدم الثقة الدائميْن حيال الاستعدادات العسكرية للدول الأخرى من شأنها أن تؤدي بالدول مجتمعة إلى دوامة من الفعل ورد الفعل، حيث يولد الشعور

باللاأمن مزيدًا من الشعور باللاأمن، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرًا ممكناً على الدوام[6].

ويجادل جون ميرشهايمر، رائد الواقعية الهجومية، بأن الدول حتى في حالة انخراطها في ترتيباتٍ للحد من انتشار الأسلحة مثلا، ستبقى دائما تتخوف من قيام الأطراف الأخرى بالتنصل منها والقيام بتحقيق سبق عليها، في هذه الحالة تعيش الدول مجتمعة في حالةٍ دائمةٍ من الحذر والميل للنهوض بأعباء أمنها اعتمادًا على نفسها[7]. تقوم الواقعية الهجومية على الاعتراض على مجموعة من الافتراضات المؤسِّسة لمختلف الواقعيات الأخرى، وخاصة الدفاعية منها:

أولا- في نظامٍ دولي فوضوي البنية، حيث يكتسي البقاء أهمية قصوى، (ينبغي أن) تُعتبر القوة النسبية أهم بالنسبة للدولة من القوة المطلقة؛ فالدولة لا تسعى لامتلاك (وتعظيم) القوة لأجل القوة في حد ذاتها، ولكن من أجل منافسة الدول الأخرى، وبذلك فإن هدفها لا يكمن فقط في تعظيم قوتها، ولكن في منع الدول الأخرى من امتلاك القوة وزيادتها بالقدر الذي يجعلها تعادلها أو تتفوق عليها. يعتقد الواقعيون الهجوميون أن الدول تسعى للحصول على القدر الأقصى من المكاسب النسبية مقارنة مع الدول الأخرى، من أجل الإبقاء على هامش كافٍ من الأمن. والوسيلة الأمثل لتعظيم هذه المكاسب هو البناء المستمر للقدرات الهجومية للدولة بحيث تكون دائمًا أعظم من تلك التي تمتلكها الدول الأخرى[8].

لذلك، فإن تعاظم قوة الدولة (ينبغي أن) يقاس مقارنة بتناقص قوة الدول الأخرى. بل إن على الدولة أن لا تكتفي فقط بتبني سياسات أمنية ودفاعية قائمة على تعظيم قوتها وزيادة أمنها إلى أقصى حد ممكن، لكن عليها أن تتبنى كذلك سياسات تستهدف إضعاف قوة وأمن الآخرين إلى أدنى حد ممكن. يقدمُ سلوكُ الولايات المتحدة تجاه الصين و روسيا مثالا جيدًا لفهم نزعة الدولة للتركيز على المكاسب النسبية وليس

على المكاسب المطلقة، فهي رغم أنها القوة المهيمنة عالميًا، إلا أنها تسعى إلى منع ظهور دولة مهيمِنة في نظم إقليمية أخرى عبر العالم.

ثانيا-البنية الفوضوية للنظام الدولي لا تجعل بقاء الدولة فقط الهدف الأسمى لسياستها الخارجية، لكنها توفر لها حوافز قوية للتوسع. فجميع الدول تسعى لمضاعفة قوتها النسبية مقارنة بالدول الأخرى، لأن الدول الأكثر قوة فقط تستطيع أن تضمن بقاءها(9). بالنسبة للواقعيين الهجوميين، ينطوي الافتراضُ بأن الدول تسعى فقط للبقاء على تكريس النزعة للإبقاء على الوضع القائم، ويحوُل دون التصدي للتهديد الذي تمثله الدول المراجِعة للوضع القائم من قبيل ألمانيا في عهد هتلر أو فرنسا في عهد بونابرت، وهي [في الغالب] دولٌ تهتم بما تطمع فيه أكثر مما تهتم بما تملكه، وهي على استعدادٍ [دائم] للمجازفة بفنائها من أجل الوصول إلى مطامعها(10).

إن الاحتمال الوارد بشكل دائم في أن تظهر-وعلى نحو مفاجئ-دول(ة) تسعى لمراجَعة الوضع القائم هو ما يدفع الدول إلى السعي الدؤوب لتعظيم قوتها النسبية. ويفترض الواقعيون الهجوميون أن الدول المحافظة على الوضع القائم نادرة في السياسة الدولية، لأن الفوضى تؤدي إلى خلق حوافز قوية للدول من أجل البحث [بشكل مستمر] عن فرصٍ لزيادة قوتها على حساب خصومها، لذلك فإن "الهدف النهائي للدولة هو الوصول إلى حالة الدولة المهيمنة على النظام الدولي"(11)، وهي الحالة الوحيدة النادرة التي تسعى فيها الدولة للمحافظة على الوضع القائم.

ثالثا-الدولة هي الفاعل المرجعي في (تحليل) العلاقات الدولية، وهي أهمُّ من الفواعل الأخرى بما في ذلك المؤسسات الدولية. في حالة وجود تناغمٍ بين سلوك الدول وقواعد/معايير المؤسسات الدولية، فإن السبب لا يرجع إلى قوة تأثير المؤسسات وقدرتها على الضبط، لكنه يرجع إلى وجود تطابق "عرضي" بين قواعد/معايير المؤسسات وبين مصالح الدول. لذلك، فإن الدول تنشئ المؤسسات، تنضمُّ إليها، تشجعُها، تعيقُها عن أداء وظائفها، أو تتنكرُ لها وتنسحبُ منها حسب ما تمليه

مصالحُها. يعتبر هذا مُفسّرا جيدًا لبروز الدول المراجِعة، لأن مراجَعة النظام تتضمن إعادة النظر في المؤسسات والمعايير الضابطة لسلوك الدول المشَكّلة له، والدول المراجِعة في تعريفها الأساسي هي الدول التي تشعر أنها (أصبحت) غير قادرة على تعزيز مصالحها في ظل الترتيبات والمؤسسات السائدة. يتحدى الواقعيون الهجوميون الادعاء السائد لدى المؤسساتيين، القائل بأن عضوية الدول في المؤسسات الدولية يدل على مدى إذعانها لمعايير النظام الدولي، ويشددون على أهمية التمييز بين القبول بقواعد اللعبة الدولية التي تفرضها المؤسسات الدولية كجزءٍ من النظام الدولي القائم، والإذعان للمعايير التي تنشئها تلك المؤسسات. هناك معايير لا (يمكن أن) تخضع للتنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات الدولية (كالحد من التسلح والحد من الانبعاثات الملوِّثة)، لأن الدول لا (يمكن أن) تذعن لها مهما أبدت التزامها بقواعد اللعبة، لأن الالتزام بها يعتمد أساسًا على مدى تناغمها مع المصالح، وهي غالبا ما تتحين الفرص للالتفاف عليها والتنكر لها.

رابعا-إن التنامي في مأسسة النظام الدولي القائم لا تفسرُه بالضرورة ادعاءاتُ المؤسساتيين، بل تفسره أكثر نظرية الاستقرار بالهيمنة، التي تفسر استمرار المؤسسات الدولية في الوجود رغم الطبيعة الأنانية للدول، واحتمالات الغش والتملص منها. بالنسبة لهذه النظرية، يكمن التفسير في ظهور نمطٍ من الاستقرار تحافظ عليه دول(ة) مهيمنة. وتجادل بأن تركيز القوة من شأنه أن يلبي مصالح الدول(ة) المهيمنة في نفس الوقت الذي يلبي فيه مصالح الدول الأخرى الأقل قوة؛ وفي مقابل ذلك، فمن شأن تضاؤل الهيمنة وما ينجم عن ذلك من تفتُّتِ القوة في النظام الدولي أن يؤدي إلى الفوضى (disorder)، وبذلك يمكن إدراك الدور الذي تؤديه الدول(ة) المهيمنة على أنه تسهيل التعاون بين الدول[12]، وتجنيبها الانزلاق نحو الحروب. تربط هذه النظرية بين توزيع القوة وبين إنشاء واستقرار المؤسسات الدولية، حيث من غير الممكن إنشاء المؤسسات (أ)و استقرارها إلا بتزكية من الدول(ة) المهيمنة خلال اللحظة التي تكون فيها مهيمنة على النظام الدولي. ويجادل لويد غروبر بأن فرص تحقيق

مكاسب مشتركة من خلال هذه المؤسسات سرعان ما تتلاشى، لأن الدول(ـة) المهيمنة [تَعتبر المؤسسات الدولية أدواتٍ للهيمنة]، وبذلك فلا يتبقى أمام الدول الأخرى [المُهيمَن عليها] إلا الإذعان للأمر الواقع الذي تفرضه الدول(ة) المهيمنة. وقد سبق لريمون آرون أن حذر من مغبة التفاؤل بتوسع مجال التقنين [والمأسسة] في العلاقات الدولية، مجادلا بأنه لا ينبغي الحكم على سيادة القانون [الذي ترعاه المؤسسات] من خلال التركيز على فعاليته في فترات السلم وفي تعامله مع المشكلات الثانوية. وهناك عدة أمثلة تبرز قوة هذه الحجة، كالغزو الأمريكي للعراق، ورفض الولايات المتحدة المصادقة على بروتوكول كيوتو أو الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية(13).

خامسا-لا ترتبط النزعة لمراجَعة النظام الدولي بالنوايا فحسب، لكنها ترتبط كذلك بالأفعال، لذلك فإن الدولة لا تُعتبر مراجِعة للنظام الدولي إلا إذا كان سلوكها الخارجي يدل على ذلك(14)، وهذا تقليدٌ عريق لدى الواقعيين يعود إلى تمييزهم بين القدرات والنوايا ودعوتهم للتركيز على القدرات، لأنها أكثر قابلية للقياس مقارنة بالنوايا. كما أن نمط توزيع القوة في النظام الدولي (ينبغي أن) يُقاس بنمط توزيع القدرات العسكرية النسبية، والتي ترتبط بدورها بشكلٍ حاسم بالعوامل الجيوسياسية. من جهة أخرى، ينبغي الانتباه كذلك إلى أن السلوك الخارجي الذي يؤشر على تحول الدولة إلى دولة مراجِعة لا يرتبط فقط بالأفعال المادية (استعمال القدرات)، لكنه يرتبط كذلك بالأفعال الخطابية التي تسعى من خلالها إلى تقديم خطابٍ يقوم على شجب الوضع القائم والدعوة لتغييره نحو [ما تقدمه على أنه] الأفضل.

سادسا-النزعة لمراجَعة النظام الدولي مسألة سياسية وليست معيارية، فغالبا ما يُنظر إلى الوضع القائم على أنه مرادفٌ للاستقرار، لذلك فإن أية مساعٍ لمراجَعته ستعتبر محاولة لزعزعة الاستقرار، وهو أمرٌ غير مرغوبٍ فيه من قبل الأطراف التي تشعر أن مصالحها تتناغم وبقاء الوضع القائم، سواءً كانت مهيمنة أو مسايرة

للدول(ـة) الـمهيمنة. بينمـا يـُفترض أن الأطـراف الـتي تشـعر بعـدم الرضـى حيـال الوضـع القائم ستساند الدعوة لـمراجَعته حتى وإن كانت غير مؤهلة للانخراط بشـكلٍ مباشـر وفعال في هذه الحركة. لإبراز الطابع الـمعياري للخطاب السائد حول النـزعة لـمراجَعة النظـام الـدولي، يمكـن الالتفـات إلى كيفيـة تقـديم القـوى الـمراجِعة علـى أنهـا قـوى شـريرة/مجازفة/مارقة/غيرعقلانية، لأنهـا تسـتعمل القـوة لتجـاوز الـمعاييـر السـائدة، بينمـا يسـود الصـمت حيـال حقيقـة أن هـذه الـمعاييـر السـائدة- الآن- أنتجتهـا وفرضـتها القوة في سياقٍ تاريخي سابق، مختلفٍ عن السـياق الـراهن، وكـان يتميـز- آنئـذٍ- بـنمطٍ معين لتوزيـع القـوة مختلـفٍ عمـا هـو عليـه الآن. وبـذلك، فمـن الطبيعـي- ومـن الـمبـرر سياسـيًا- أن تسـعى القـوى الصـاعدة الآن إلى مراجعتهـا طالـما أن نمـط توزيـع القـوة (يـ)تغيـر لصالحها.

روسـيا كقوةٍ مُراجِعةٍ للنّظامِ الـدُّولـي الرّاهـن؟

خلال السنوات الأخيرة، أدت مجموعـة مـن التطـورات في السياسـة الدوليـة إلى تزايـد الاهتمام بما أصبح الآن يُعرف "عودة السياسات الجغرافية" بعد أن دفعت نهاية الحـرب البـاردة إلى الاعتقـاد بـنهايتها، فضـلا عـن تزايـد الاعتقـاد بـأن القضـايا الجيوسياسـية الأشد إزعاجًا قد تمت تسويتُها إلى حدٍّ كبير بنهاية الحـرب البـاردة، إذ باسـتثناء عـددٍ ضـئيل مـن الـمشـاكل الصـغيرة نسـبيًا، كـالويلات الـتي عرفتهـا يوغوسـلافيا سـابقا والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، تم الافتراض بأن أهم القضايا في السياسـة الدوليـة لـن تتعلق مرة أخرى بالقواعد العسـكرية، أو بمناطق النفوذ(15).

لكـن، وبعـد مـرور أكثـر مـن عقـدين علـى نهايـة الحـرب البـاردة، يبـدو أن هـذا الافتراض لم يكـن سليمًا تمامًا، فالصـراع حـول فضـاءات النفـوذ الاسـتراتيجي مـازال قائمًا، كما أن نزعة الدول لامتلاك وزيـادة القـوة العسـكرية والتـأثير في أنمـاط توزيـع القوة العالـمية مازالت قائمـة. فضـلا عـن ذلـك، بـات مـن الواضـح أن الجهـود الـتي بُـذلت خــلال العقــدين الأخيريــن لتعزيــز "النظــام الليبرالــي العــالمي"، في شــقيه السياســي

والاقتصادي، لم تؤد في العموم إلى تحييد العامل الجيوسياسي في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، فروسيا مثلا التي أصبحت عضوًا في منظمة التجارة العالمية في 2011، عادت بعدها بثلاث سنوات لتضم شبه جزيرة القرم مُحدثة تغييرًا جذريا في السياسات الجغرافية للمنطقة. يجادل وُولتر راسلميد بأن عودة السياسات الجغرافية يرتبط بصعود دور القوى المراجِعة للنظام الدولي(16). وليس مفاجئًا أن يرتبط دورُ هذه القوى عبر التاريخ بفعل الانتقام والسعي لمُراجعة الترتيبات القائمة التي تعتبرها مجحفة في حقها، ما جعله يحذر من أن هذه المساعي قد لا تخلو تمامًا من العنف.

يسعى هذا الجزء من الورقة إلى فحص مقولة "روسيا كقوة مراجِعة للنظام الدولي"، انطلاقا من الافتراض بأن لدى روسيا حزمة من المقومات—بعضُها قائمة أصلا وبعضُها (يـ)تم إنجازها منذ بداية الألفية الجديدة—لتمضي قُدمًا في تبني سياساتٍ مراجِعةٍ للنظام الدولي القائم أوسع من تلك التي تحظى بها قوىً صاعدة أخرى. أقصد بالمقومات القائمة أصلاً تلك المرتبطة بالتجربة التاريخية في ممارسة دور القوة الكبرى. تبقى هذه التجربة حاضرة في الوعي الجمعي رغم أن الدولة قد تفشل في الاحتفاظ بزخمها "القوة الكبرى" نتيجة لظروفٍ تاريخيةٍ ما، لكنها تبقى قادرة على الاحتفاظ بزخم التجربة التاريخية في حدّ ذاتها. لاشك أن الروس في عهد فلاديمير بوتين يؤمنون بأن روسيا كانت على الدوام قوة كبرى، سواءً خلال الحقبة القيصرية أو خلال الحقبة السوفييتية، وما عليها الآن إلا السعي بخطىً ثابتةٍ لاستعادة هذا الدور خلال الحقبة الاتحادية/الفيدرالية. أما المقومات التي (ي)تم إنجازها منذ وصول بوتين إلى الحكم (2000)، فيمكن استعراضها في ثلاث مستويات: السياسات الاقتصادية، العسكرية والإقليمية.

أولا- على المستوى الاقتصادي

رغم الأزمة المالية (2008)، يبدو أن الاقتصاد الروسي في طريقه إلى استعادة عافيته بعد حقبة الانهيار الطويلة التي ورثها عن الاتحاد السوفييتي واستمرت إلى بداية

العقد الأول من الألفية الجديدة. حيث حقق معدل نمو في حدود 5.3٪ (2012)، كما احتفظ بثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملة الصعبة (2013)، كما احتفظ بأقل مستوىً للدين الخارجي بنسبة تقارب 3٪ من إجمالي الناتج المحلي، وانخفض عجز الميزانية إلى أقل من 0.1٪ من إجمالي الناتج المحلي (2012)، أما معدل التضخم فلم يتجاوز 4.7 ٪ (2013) كما تراجعت نسبة البطالة إلى حدود 4.5٪ (2013)، وبلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الروسي 11٪ (2013) بقيمة تتجاوز 370 مليار دولار[17].

يعتمد الاقتصاد الروسي على قطاعي الطاقة وصادرات الأسلحة، اللذين يمثلان في الوقت نفسه أداتين حيويتين للسياسة الخارجية الروسية. يُعدّ قطاعُ الطاقة "دعامة أساسية للأمن القومي الروسي، بمفهومه الشامل، حيث تمد عوائد صادرات النفط والغاز الموازنة الروسية بأكثر من 55٪ من [إيراداتها]"، ويعتبر بامتياز أداة من أدوات السياسة الخارجية بالنظر إلي الدور الحاسم الذي تلعبه روسيا في سوق الطاقة العالمي. وتعتبر "روسيا أكبر منتج وثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، والأولى في إنتاج وتصدير الغاز، وتحظى بنسبة 35٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي. وهناك حرصٌ على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية في الخارج"[18]. فضلا عن ذلك، تقوم روسيا خلال السنوات الأخيرة بمساعٍ دؤوبة لإنشاء منظمة دولية لمنتجي/مُصدري الغاز على غرار الأوبك، فإذا حدث وأن تمكنت من إقناع الأطراف المعينة بذلك، فيجدر توقّعُ تأثيرٍ أكبر لروسيا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي العالميين.

أما قطاع صادرات الأسلحة، فقد شهد دورًا متزايد التأثير بفعل التطور الذي شهدته الصناعات العسكرية؛ حيث "نجحت روسيا في استعادة مكانتها كثاني أكبر مُصدّر للسلاح في العالم، بعد الولايات المتحدة، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة خلال التسعينيات؛ [كما] تستأثر روسيا بنسبة تصل إلى 26٪ من إجمالي مبيعات الأسلحة في

العالم". يرجع هذا التطور إلى انتهاج سياسات تشجيع الابتكارات وبناء نماذج حديثة لمختلف المنظومات العسكرية، "ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية الروسية، ولكن لزيادة قدرتها التنافسية في سوق الأسلحة"[19].

ثانيا- على المستوى العسكري

ترتبط مقومات النزعة الروسية المراجِعة للنظام الدولي بسياسات إصلاح وتحديث المؤسسة العسكرية التي باشرها بوتين، والتي توجتها وثيقة البنية الجديدة للجيش والأسطول الروسي (2008). تضمنت الوثيقة تغييراتٍ جوهرية في بنية القوات المسلحة، "بحيث تتألف من وحدات صغيرة العدد، وسريعة الانتشار محليًا وإقليميًا، مزودة بأسلحة متقدمة ومستعدة للتعامل الفعال والسريع مع المخاطر والتهديدات"[20]. جاءت هذه الإصلاحات بعد العيوب، البنيوية والعملياتية، التي كشفت عنها حرب جورجيا (2008)، سواءً في نظم القيادة، التحكم، الدعم، الاستطلاع أو الاتصال. حيث ام إقرار إصلاحاتٍ جوهرية تضمنت تخفيضا معتبرا في حجم القوات المسلحة وإعادة تسليحها وتنظيمها ليصبح الجيش عبارة عن قوة احترافية قادرة على التدخل خلال الأزمات الحادة. وفي 2013، تم استحداث وحدة إدارة عمليات خاصة من 35000 مقاتل نخبوي محمولة جوًا، قادرة على تولي عمليات خاصة خارج الحدود الروسية[21].

كما تضمنت الإصلاحات "إعادة تسليح إقليم روسيا القطبي الشمالي وإعادة تشغيل المطارات والموانئ التي تعود إلى الحقبة السوفيتية لتعزيز حماية مواردها المائية الهامة وخطوطها الملاحية، [وتتمتع] روسيا بالأسطول الأكبر في العالم من كاسحات الثلوج التي تستخدم للتنقل في المياه [المتجمدة]". وفضلا عن ذلك، استحدث بوتين أواخر 2013 قيادة عسكرية إستراتيجية جديدة تختص بالأراضي القطبية الروسية[22].

وفي ديسمبر 2014، صادق بوتين على وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا[23]. لم تكتف الوثيقة بتصنيف توسع حلف شمالي الأطلسي إلى الحدود الغربية

لروسيا ونظام الدرع الصاروخي الأمريكي كأهم تهديدين أمنيين للأمن القومي الروسي، بل أضافت كلاً من انتشار قوات أجنبية في أراضي (أ)و مياه الجوار الروسي؛ زعزعة الاستقرار والتأثير على أنظمة الحكم القائمة في دول الجوار والتدخل في شؤونها الداخلية؛ تنامي نشاطات أجهزة الاستخبارات والتنظيمات الأجنبية [التي تسعى إلى تقويض الدولة الروسية من الداخل]، والتهديدات المتزايدة للتطرف والإرهاب. كما أكدت الوثيقة على أن آليات التعاون الدولي في هذا المجال أصبحت غير كافية، وهو ما يؤكد النزعة الروسية للتصرف خارجها، ما يعني مزيدًا من سياسات الاعتماد على النفس. وتهدد روسيا باستمرار بوقف التنسيق الأمني مع حلف شمال الأطلسي في حال استمرار مساعي التقارب بين أوكرانيا والحلف. ويحظى هذا التهديد باهتمامٍ جاد لدى الأمريكيين والأوروبيين، حيث حذر جوزيف ناي في مقالٍ له حديثا من مخاطر عزل "روسيا بشكلٍ كامل، نظرًا للمصالح المشتركة مع الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة تلك المتعلقة بالأمن النووي، وحظر الانتشار النووي، والإرهاب، والفضاء، والقطب الشمالي، وإيران، وأفغانستان، [إذ لا أحد سيستفيد] من حرب باردة جديدة"[(24)].

فضلاً عن ذلك، أكدت الوثيقة على التوجه نحو التركيز أكثر على الردع غير النووي، الذي يشمل الإبقاء على جاهزية القوات المسلحة التقليدية إضافة إلى الاستمرار في تطوير الأسلحة النووية التكتيكية القابلة للاستخدام في المواجهات العسكرية المحدودة؛ إلى جانب احتفاظ روسيا بحق استخدام القوة النووية في حال تعرضت، هي أو أحد حلفائها، لهجوم نووي. يدل اعتماد استراتيجيات الردع غير النووي على أن روسيا تبحث عن هوية استراتيجية/عسكرية غير الهوية الموروثة عن الاتحاد السوفييتي باعتباره قوة كبرى بفضل قدراته النووية الموازية للولايات المتحدة. كما أكدت على أن القطب الشمالي المتجمد يقع ضمن دائرة المصالح القومية الإستراتيجية لروسيا، وهو ما يعكس أهمية القيادة العسكرية الإستراتيجية المختصة بالأراضي القطبية الروسية التي استحدثتها روسيا (2013)[(25)]. وقد باشرت

روسيا مجموعة من المساعي الحثيثة للحصول على الاعتراف الدولي بحقها في التوسّع في مزيد من المساحات في محيط القطب المتجمد الشمالي، لأنه يزخر بنسبٍ معتبرة من احتياطي النفط، الغاز، الذهب والبلاتين، مما يعني أن النزعة الروسية لمراجَعة جوارها الجيوسياسي لن تتوقف فقط عند شبه جزيرة القرم.

ثالثا-على المستوى الإقليمي

تتجه روسيا إلى إعادة بعث دورها كفاعلٍ إقليمي يسعى نحو الهيمنة، وهي في طريقها إلى ترسيم الفضاء الأوُراسي كفضاءٍ لهيمنتها؛ غير أن السياق الاقتصادي والجيوسياسي الراهن يدفع بروسيا إلى السعي لممارسة نمطين من أنماط الهيمنة، هيمنة نسبية في علاقاتها مع آسيا الوسطى والقوقاز وعلى حدودها الغربية مع أوروبا الشرقية، وهيمنة مطلقة في علاقتها مع الصين والهند كقوىً صاعدة، والتي تتقاسم مصالح مشتركة مع روسيا، بما في ذلك مراجَعة النظام الدولي الراهن، كلُّ دولةٍ وفضاءاتُ ومجالاتُ نفوذها على صعيد السياسة الدولية. أستخدم هنا مفردتي الهيمنة النسبية والمطلقة بنفس المفهوم الذي يستخدمه الواقعيون عندما يتحدثون عن القوة النسبية والمطلقة.

ترتبط روسيا بعلاقات تحالف عسكري مع كلٍّ من أرمينيا، بيلاروسيا، كازاخستان، قرغيزيستان وطاجيكيستان من خلال منظمة معاهدة الأمن الجماعي (تشكلت سنة 1992)، كما تحتفظ بقواتٍ معتبرة في أرمينيا، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية المنفصلتين [ذاتيًا] عن جورجيا، ترانسنستريا المنفصلة [ذاتيًا] عن مولدوفا، قرغيزيستان وفي طاجيكستان[26]. وقد أثبتت روسيا قدرتها على ممارسة الهيمنة النسبية في جوارها الإقليمي من خلال حالتين واضحتين تمامًا، حالة حرب الأيام الخمسة في جورجيا (2008)، وحالة أزمة شبه جزيرة القرم (2014)، حيث انتهت الأولى بانفصال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، حليفتي روسيا، عن جورجيا؛ بينما انتهت

الثانية بضم شبه جزيرة القرم. وفي كلتا الحالتين، لم يقم حلف شمال الأطلسي بأي سلوكٍ ردعي تجاه النزعة الروسية لمراجَعة الخريطة الجيوسياسية للمنطقة.

على الصعيد الاقتصادي، تدرك روسيا أن ميزان القوة الاقتصادية يميل نحو آسيا، لذلك فهي تعمل من جهة على مضاعفة قوتها النسبية، خاصة في شقها العسكري الصلب، لتأمين حدود نفوذها الغربية؛ بينما تسعى من جهة أخرى إلى زيادة قوتها المطلقة، خاصة في شقها الاقتصادي، لتستفيد من الانفتاح الاقتصادي والتجاري إقليميًا على جنوب وجنوب شرق آسيا. ويعد نمط تطور العلاقات الروسية الصينية نموذجًا جيدًا لهذا التوجه. حيث انتقلت من مستوى الشراكة إلى مستوى التحالف الاستراتيجي في مختلف المجالات. وهناك تفهم متبادل لمصالح كل طرف وطموح مشترك لمناهضة هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، فضلا عن توسع حلف شمال الأطلسي واقترابه من حمى القارة الآسيوية.

تعد الترتيبات الإقليمية أدواتٍ فعالة في السياسة الخارجية الروسية، حيث توفر منظمة شنغهاي للتعاون إطارًا متعدد الأطراف للتنسيق الأمني بين روسيا، الصين ودول آسيا الوسطى، كما توفر إطارًا متعدد الأطراف للتعاون الاقتصادي، حيث تم توسيع أهدافها لتشمل إنشاء منطقةٍ للتجارة الحرة، وبناء مشاريع مشتركة في قطاعات النفط، الغاز والموارد المائية[27]. كما تعد روسيا عضوا في مجموعة (BRICS) غير الرسمية، التي تضم القوى الاقتصادية الصاعدة، البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا.

تنعكس علاقة روسيا بهذه الترتيبات الإقليمية ليس فقط من خلال الآثار الاقتصادية، لكن أيضا من خلال آثارها على مواقف الدول الأعضاء فيها من القضايا ذات العلاقة بالدور الإقليمي والدولي لروسيا. حيث حافظت روسيا والصين على موقفٍ ثابت بشأن الاستمرار في رفض التدخل العسكري في سوريا؛ الاستمرار في دعم بقاء نظام بشار الأسد في الحكم؛ والاستمرار في تفهم المطالب الإيرانية في تطوير برنامج

نووي مدني. كما انعكست هذه العلاقة في رفض دول عديدة، كالصين والهند والبرازيل ودول أمريكية-لاتينية أخرى سياسة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا عقب ضمها شبه جزيرة القرم واستمرار تورطها في الأزمة الأوكرانية.

استفادت روسيا من هذه الترتيبات الإقليمية في التخفيف من حدة آثار العقوبات، حيث فرضت حظرًا على عمليات استيراد المنتجات الزراعية والغذائية من الولايات المتحدة، كندا ودول الاتحاد الأوروبي، كما اتجهت لاستخدام دولار هونج كونج بديلا عن الدولار الأمريكي في معاملاتها التجارية، كما اتفقت مع الصين على استحداث نظامٍ ثنائي الأطراف لمقايضة عملتيهما واستخدامهما في الحسابات التجارية الثنائية بديلا عن الدولار الأمريكي، ومن شأن هذا النظام، في حال أثبت نجاحه، أن يجذب اهتمام دولٍ أخرى غير راضية عن النظام المالي الراهن[28].

خاتمة

يبدو أن بنية القوة العالمية التي تشكلت عقب نهاية الحرب الباردة قد تغيرت بشكل لافتٍ للاهتمام. للتأكد من صدق هذه المقولة، يمكن فقط المقارنة بين قدرة الغرب على التدخل في البوسنة (1999) وعجزه عن التدخل في أوكرانيا لمنع روسيا من ضم شبه جزيرة القرم (2014)، وبين قدرة الغرب على التدخل في العراق (1991 و2003) وفي ليبيا (2011) وعجزه عن التدخل في سوريا (2012–2015)، وفي كلا الحالتين المُستشهَد بهما للاستدلال على عجز الغرب عن التدخل تلعب روسيا دورًا حاسمًا.

كان المسعى الأساسي لهذه الورقة هو فحص ما إذا كانت روسيا تشكل قوة مراجِعة للنظام الدولي الراهن، وقد استندت إلى مضامين وافتراضات المقاربة الواقعية الهجومية للعلاقات الدولية، التي حافظت على التقليد الذي يربط بين النزعة لمراجَعة النظام الدولي ليس بالنوايا فحسب، ولكن بالأفعال كذلك، حيث أن الدولة لا تُعتبر

مراجعة للنظام الدولي إلا إذا كان سلوكها الخارجي يدل على ذلك، وهو ما يجعل من روسيا قوة مراجعة، في الوقت الذي يميل فيه الاتحاد الأوروبي–على سبيل المثال– إلى أن يتصرف كقوة محافظة بشكل أكثر وضوحًا.

وقد تبين أن روسيا تتجه إلى تبني سياسات تستهدف إعادة بعث دورها كفاعلٍ إقليمي يسعى نحو الهيمنة، غير أن السياق الاقتصادي والجيوسياسي العالمي الراهن يدفع بها–على نحو استثنائي–إلى السعي لممارسة نمطين من أنماط الهيمنة، هيمنة نسبية (على الصعيد الجيوسياسي) في علاقاتها مع آسيا الوسطى والقوقاز وعلى حدودها الغربية مع أوروبا الشرقية، وهيمنة مطلقة (على الصعيد الجيواقتصادي) في علاقتها مع الصين والهند كقوىً صاعدة هي الأخرى، والتي تتقاسم معها العديد من المصالح المشتركة، بما في ذلك مراجَعة النظام الدولي الراهن.

الهوامش:

(1)-Hans Morgenthau: Politics among Nations, New York, McGraw Hill, 1985, pp.53,56.

(2)-Kenneth Waltz: Theory of international Politics, USA/Canada, Addison-Wesley, 1979, p.18.

(3)-Ibid., p.96.

(4)-Ibid., p.88.

(5)-Ibid., p.103.

(6)-John Baylis: “International and Global Security in the Post-Cold War Era,” in John Baylis and Steve Smith (eds.) The Globalization of World Politics, New York, Oxford University Press, 2001, pp.303-304.

(7)-Baylis, pp.304-305.

(8)-James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, Contending Theories of International Relations, New York: Longman, 2001, p.90.

(9)-Jeffrey Taliaferro: “Security Seeking under Anarchy,” International Security, 25(3), 2000, p.128.

(10)-Stephen Walt: “International Relations: One World, Many Theories,” Foreign Policy, No. 110, 1998, p.37.

(11)-Glenn Snyder: “Mearsheimer’s World–Offensive Realism and the Struggle for Security,” International Security, 27(1), 2002, pp.151-152.

[12]-Paul Viotti and Mark Kauppi: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond. USA: Allyn & Bacon, p.78.

[13]-عادل زقاغ: النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص ص.114-115.

[14]-Jason Davidson: "The Roots of Revisionism," Security Studies, 11(4), 2002, p.126.

[15]-Walter Russell Mead: "The Return of Geopolitics," Foreign Affairs, May/June Issue, 2014.

[16]-Ibid.

[17]-نورهان الشيخ، "استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي؟" موقع الأهرام الرقمي، تم التصفح بتاريخ 2015.01.15.

http: //digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1737055&eid=1538

[18]-المرجع نفسه.

[19]-المرجع نفسه.

[20]-المرجع نفسه.

[21]-Jonathan Masters: "How Powerful Is Russia's Military?" accessed on 15.01.2015,http://www.defenseone.com/threats/2014/11/how-powerful-russias-military/99062/?oref=d-dontmiss

[22]-Masters, op.cit.

[23]-Military Doctrine of the Russian Federation, accessed on 20.04.2015, http: //fr.scribd.com/doc/251695098/Russia-s-2014-Military-Doctrine#scribd

[24]-Joseph Nye: "The Challenge of Russia's Decline," accessed on 20.04.2015, http://www.project-syndicate.org/commentary/russia-decline-challenge-by-joseph-s-nye-2015-04

[25]-Masters, op.cit.

[26]-Ibid.

[27]-الشيخ، مرجع سابق.

[28]-المرجع نفسه.